

الدرس النحوي من الجملة إلى النص مقدمة للقارئ العربي

أ. مصطفى جلال
جامعة معسكر

تمهيد:

تتجاذب النص منذ القديم أطراف عديدة ، و مناهج من التحليل مختلفة ، و لعل أبرز هذه الأطراف اهتماما بالنص **طرفان** وهما: علم اللغة و النقد الأدبي، و قد شهد الدرس اللغوي تطورا هائلا، و تنوعت مدارس عبر الزمن مفرزة إمكانات جديدة لتحليل النصوص و مضيئة صرامة علمية على حقل النقد الأدبي، حيث إنها زودته بطرائق إجرائية ، تعمل على كشف الخصائص النوعية للإنتاج الأدبي ، بالاعتماد على بنيته العامة و على البني الجزئية المكونة له ، بهدف سبر أغواره و إمطة اللثام عن بنيته العميقة ضالة المتلقي للعمل الأدبي ... و في خضم هذا التطور الهائل في العلوم اللسانية، سجل النحو قفزة منهجية و نوعية وكمية، و ذلك بتمرده على حدوده الضيقة، حيث انتقل الدرس فيه من مجال الجملة إلى مجال النص. و يعتبر " نحو النص " أو لسانيات النص من أحدث الاتجاهات اللسانية التي تتعامل مع العمل الأدبي (الأثر) في كليته ، و تقوم منهجيته في التحليل اللغوي على أساس تجاوز "نحو الجملة " أو لسانيات الجملة ، التي تعتبر الجملة هي الوحدة اللغوية الكبرى، و يرى علماء نحو النص بأن التحليل المحدود بسقف الجملة، غير كاف للتصدي لجوانب نصية كثيرة، فمن غير الممكن أن تدرس الجملة بعيدا عن سياقها اللغوي المتمثل في النص، لكن هل هذا يعني أن نحو النص شكل قطيعة تامة مع ما يعرف بنحو الجملة ؟.

1

بين نحو الجملة و نحو النص: المفهوم

يقوم مفهوم "نحو النص " على أساس تفعيل إجراءات عملية تمتاز بالاتساع و الشمولية، و تهدف أساسا إلى تحقيق هدف جوهري ، يتمثل في وصف الأبنية النصية و دراستها دراسة لغوية ، و تحليل الصور المتنوعة لأنماط التواصل اللساني، و قد "اشترك مع مصطلح نحو النص في تحقيق هذا الهدف بعض التوجهات التي تعني بذلك أيضا و هي : علم النص و علم اللغة النصي، و نظرية النص" (شبلنر . ب : 1987م ، 183) إلا أن نحو النص هو الأجدر في تحقيق الهدف ،

لأنه يضطلع بتوضيح صور الترابط والتماسك النصي ووسائله ، وقد قام هذا العلم الجديد على أنقاض " نحو الجملة " ، هذا الأخير الذي يعتبر نموذجاً من نماذج التحليل النحوي ، تتوقف حركته عند حدود الجملة لا تتعداها- إلا في بعض الاستثناءات - فالجملة في هذا النحو هي الوحدة اللغوية الكبرى المقصودة بالتقعيد والتقنين ، وقد وجه علماء نحو النص موجة نقد شديدة لـ " نحو الجملة " حيث اعتبرته وسيلة قاصرة وغير كافية لتحليل مجموعة من الجمل المتوالية (النص) ، فهل معنى هذا أن نحو الجملة لا حاجة إليه في دراسة النص ما دام نحو النص يدعي الاكتفاء بإجراءاته الجديدة ؟ يجيب الدكتور حسن بحيرى بقوله: "إن كل أشكال النقد التي وجهت إلى نحو الجملة لا تعني أنه لم تعد له قيمة، وأنه قد مر عليه الزمن، وأن كل هذا التراث النحوي الضخم السابق لأجيال متعددة لم يعد له مكان " (بحيرى:ج:1997، 133)، صحيح أن "كثيراً من الظواهر التركيبية لم تقسر في إطار نحو الجملة تفسيراً كافياً ومقنعاً، وأنه ربما تغيرت الحال إذا اتجه الوصف إلى الحكم على هذه الظواهر في إطار وحدة أكبر من الجملة، و تمكن أن تكون تلك الوحدة هي النص". (بحيرى:ج:1997، 134)، لكن خطوات الوصف النحوي لمجموع الجمل المتوالية اللغوية، تعتمد على نحو الجملة، فكما توجد علاقات محددة ما بين جمل النص ، توجد علاقات بين الكلمات و المركبات داخل الجملة أيضاً، يقول "فان ديك:" "و نظراً لأن أي تتابع يمكن أن ينشأ من جملة ، فيجب أن يشتمل أي نحو لوصف التتابع - في حقيقة الأمر - على نحو لوصف الجملة ، فالنظر العميق في بنية الجمل ضروري للغاية، إذا ما وضع في الاعتبار أن العلاقات على نحو ما ترد في التتابعات لا تقوم في الأغلب على علاقات بين عناصر الجمل المنفردة المختلفة". (ديك:ف:2001، 45). و غني عن البيان أن نحو النص يتعامل مع النص على أساس أنه بنية كلية، و بالتالي يكون استهلال التحليل النحوي بواسطة تحليل الخواص التي تؤدي إلى تماسك النص، و تعطي عرضاً لمكوناته التنظيمية النصية ، و على هذا، فقد شغل الترابط النصي حيزاً كبيراً في مجال الدرس اللساني المعاصر، فقد شرع "علماء النص يولون التماسك عناية قصوى، ويذكرون أنه يفهم من الجمل الأخرى، و يشرحون العوامل التي يعتمد عليها الترابط (فضل:ص: 1996 ، 263) ، فقد أصر علماء نحو النص على الربط ما بين المستويات اللغوية ، و التركيز على دراسة الروابط التي تؤدي إلى الاتساق ما بين أجزاء النص وتجليها في بنية نصية واحدة ، و يؤكد "علي أبو المكارم" على أهمية الاتساق بقوله: "إن الاتساق اللغوي لا يمكن أن يعزل مستوى من مستويات النشاط اللغوي عن غيره من المستويات، ويستحيل أن يكون الأداء اللغوي صحيحاً مع فقدان الصحة في أي مستوى من مستوياته الصوتية و الصرفية و النحوية والمعجمية و الدلالية ". (أبو المكارم:ع : 1968 ، 325) إذن ، فالالاتساق يتضمن في معناه الانسجام الكامل بين بداية النص و آخره دون الفصل بين مختلف جوانبه اللغوية، و تحقيق هذا الأمر ليس

بالهين، إذ يتطلب جهداً تحليلياً و قدرة على النظر الشامل و دقة في ملاحظة العلاقات المتشابكة، و تبصراً بأساليب تشكل الظواهر المشتركة، فنحو النص إذ يعالج النص، لا ينظر إليه نظرة جزئية بل يتعامل معه على أساس تصور مسبق و هو أنه نسيج واحد و بنية كلية، لها قانونها الخاص من حيث ضرورة وجود علاقات بين أجزاء النص، تتمظهر في صور كثيرة و أشكال متنوعة ، و يضطلع نحو النص على ضوء ما سبق بمهمة البحث عن كيفية ارتباط أول النص بآخره ، و آخر النص بأوله، و التفتيش عن الخيط الذي يجمع كلماته و جملة وفقراته في وحدة دلالية، في كل لا يتجزأ و يهيئ ترابط الجمل و تراصها في النص جواً دلالياً يجلي الدلالة النصية الكبرى، يقول الدكتور حماسة عبد اللطيف : " النص الواحد تحكمه علاقات لغوية و دلالية تعمل على تماسكه و ترابط أجزائه، و هذه العلاقات تكون شبكة نصية تعين على تفسير النص و هي تسمى الاتساق " (عبد اللطيف ج. 1993م، 240) ، فبنية النص ليست مجرد تتابع للأدلة اللغوية أو الجمل النحوية، إنها تنظيم داخلي محكم يمتلك رؤية دلالية خاصة به و هذا ما يطلق عليه تحديداً "الترابط النصي" ، و نحو النص هو الكفيل بأن يكشف عنه و عن آلياته المتنوعة. " نحن نحلل النص عن طريق دراسة الخواص التي تؤدي إلى تماسك النص، و تعطي عرضاً لمكوناته منظمة لنماذج النصية. " (عفيفي: 2001 م ، 97،98) . إن " نحو الجملة " باكتفائه بالقواعد المحدودة للإسناد داخل الجملة لا يجعل للنص كينونة مستقلة و متميزة تستدعي معالجة تراكيبيه معالجة نحوية تتناسب و مقتضيات بنيته، الأمر الذي يخرج النص من إطار الدراسة النحوية، فالوصف النحوي في (نحو الجملة) ينكب على الجمل، مفصولة عن سياقها في النص لينتج بذلك كما لا نهائياً من النماذج الجمالية ، مما يؤدي إلى محدودية هذا النحو، و اقتصراره على فرز نماذج الجمل و ضبط للقوانين الحاكمة لمكوناته التركيبية (قواعد الإسناد) ليصبح الكلام مقنناً و قيد الضبط... إن هذا الوصف يتصف بالجزئية ، و يرتبك إذا ما حاول معالجة النص ككل متناسق له قيمته الدلالية الفاعلة، لأنه لا يقيم وزناً في نسقه إلى العلاقات ما بين أجزاء النص الواحد، و آلية ارتباط أوله بآخره، بل يبقى حبيس سقف الجملة و أسوارها، إذن ، ينبغي أن يفهم نحو النص على أنه "فهم أوجه الترابط المتجاوزة للجملة و تغير التركيب في كل جملة على حدة على أساس معطيات نصية. " (بحيري: 1997 م ، 149) .

لقد اعتمد نموذج الوصف الخاص بنحو الجملة (النحو التوليدي عند تشو مسكي) و نحو التبعية و التعليق عند " تنبير " و نحو الحالة عند " فيلمور " على صياغة المركب الفعلي أو الحمل "الإسناد" باعتباره النواة الأساس للجملة و خضعت بذلك الجملة إلى المعيارية في تحديد أطرافها و مكوناتها و علاقتها الداخلية بخلاف النص الذي " لا يخضع لقواعد معيارية مثل الجملة و هو من هذه الزاوية يقلت من الضبط، لا لأنه يعسر ضبطه، و إنما لاختلاف المعايير الضابطة

له في التصور القديم عن ضوابط الجملة، وبتوحيد تلك المعايير من حيث النوع، أي جعلها مجردة بما فيه الكفاية متعلقة بالبنية النصية التي تقاربها البنية الجمالية، يدخل النص تحت طائلة الضبط، وبهذا التوحيد يتم رتق ما بين الجملة والنص من فراغ في الجهاز اللغوي." (الزناد: 1993م، 20).

ويعتقد كثير من علماء اللغة المحدثين أن لنحو النص ضرورة منهجية أساسية في جلاء دلالة "النص الكلية"، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أنهم يهتمون معطيات نحو الجملة، بل على العكس من ذلك، إذ يعتبرونه إجراء لا بد منه، باعتبار الجملة نقطة الانطلاق في التحليل النحوي النصي. يقول الدكتور "حسن بحيري": "وهو يقصد فاينرش - لا يرفض مستوى الجملة بل على العكس من ذلك يؤكد أنه نقطة البداية في التحليل، وهذا أقوى دليل على أن علماء النص في أغلب تحليلاتهم سواء بدأوا بوحدة كبرى و انتهوا إلى الوحدة الصغرى أو عكس ذلك - فإنهم قد أخذوا في الاعتبار الجملة و مقولاتها و أجزائها." (بحري: ج: 1997م، 218). فالجملة تمثل بنية غير مكتفية بنفسها، تحتاج إلى جمل أخرى لتكتمل دلالتها، و يتحقق الإعلام و التواصل المقصود من تواجد النص.

و صفة القول: إن الجملة دعامة أساسية في بناء النص نحويًا، ولا يمكن الفصل بين نحوية الجملة و نحوية النص. "غير أن تجاوز نحو النص لحدود الجملة في التحليل يسمح بطرح إمكانات متعددة للفهم و فضاءات أرحب للتفسير" (الفي: 2000، 51).

2- خصائص نحو الجملة :

لقد قام الأستاذ بجامعة فلوريدا بالولايات الأمريكية _ "روبرت دي بوغراند" بوضع مبادئ عامة توجه كلا من نحو الجملة ونحو النص، في قسم تحت عنوان (النص في مقابل الجملة) من كتابه المعنون بـ "النص و الخطاب و الإجراء" الذي نقله "تمام حسان" إلى العربية، و فيما يلي سنحاول عرض بعض هذه المبادئ قصد تبين الخطوط العريضة لنحو النص و من ثم نمهد الحديث عن أشكال الترابط النصي و بعض وسائله:

يقوم نحو الجملة على التزام أسس عامة، قد يتجاوزها أحيانًا، و هي أسس لصيقة بنحو الجملة، يعرض

"دي بو جراند" اثنين منها:

أ - استقلال النحو عن السياق اللغوي، و معنى هذا أن نحو الجملة لا يربط تحليله بالسياق الذي وردت فيه الجملة، فهو مهمل للمواقف اللغوية، و لا يسهل - في الحقيقة - تقبل مثل هذا الاعتقاد لصعوبة، بل استحالة غياب التعالق ما بين الجملة و السياق أو الموقف اللغوي، لأن هذا يعني بناء جمل و غياب تواصل.

ب- نحو الجملة يتعامل مع الجملة على أنها مستقلة بذاتها، مما يجعله نحو تحليل و ليس نحو تركيب، الأمر الذي يؤدي إلى إخضاع كل الجمل المركبة لقواعد ثابتة و

بسيطة و يرى "دي بوجراند " أن هذين المبدأين يمثلان عائقا أمام التحليل الذي يعنى بمتتاليات الجمل، فهما يعملان على قولبة اللغة في نماذج ثابتة، و تغييب التكافلات النحوية ما بين العناصر النصية ، وهذا هو سبب ثورة "دي بوجراند" على نموذج النحو التحويلي الذي يركز على الجملة.

ج - يمتاز نحو الجملة بالاطراد، الذي مفاده ثبات القاعدة في الحكم على اللغة الفصحى (مجموع القواعد) و لما كان نحو النص مسلما بالانزياحات الأسلوبية، التي يعمد إليها منتج النص لغايات فنية و جمالية و دلالية، فإنه لا يخضع لقانون الاطراد " فالنص الكامل في الأسلوبية هو موضوع البحث ، و من أجل ذلك ظهرت ملامح لسانيات النص. " (عفيفي، 2001: 74).

د- و تعتبر " المعيارية " من السمات البارزة التي تخص "نحو الجملة" الذي قوامه القاعدة، المعيار الذي به نميز صحة الجملة من خطئها، فنحو الجملة، إذا، يوافق الأساس أو القاعدة، في حين ينأى نحو النص عن هذه الصفة "لأنه نحو تطبيقي غير نظري، فلا ينشأ إلا بعد أن يكتمل النص ، و بعد أن يكون النص حاضرا و معرضا لتطبيق النحو عليه مستخرجا من مادته. " (مصلوح، 1990: 01) ومعنى هذا أن المعيار ينبثق دوما من داخل النص لا من خارجه ، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف المعايير فيه.

هـ - في نحو الجملة ، تطلق القاعدة مسبقا (الإطلاق) لتصبح منوالا لكل قول ، و بالتالي ينتج الحكم على الجملة قبل إنتاجها، بينما يكون الحكم في نحو النص في حالة التواصل الإبلاغي أي بعد إنتاج النص.

و- نحو الجملة يمتاز بالفاعلية المحدودة، حيث يقتصر على البحث في العلاقات داخل إطار الجملة الواحدة، لا يتجاوزها إلا في بعض الحالات الدلالية البسيطة التي تجمع بين جملتين أو أكثر مثل الاستدراك و التعليل و الإضراب و الشرط و غيرها ، و في المقابل نجد نحو النص يهتم بالنص و يبحث في العلاقات التي تجمع أجزائه جمعا علميا مقنعا.

تمكن أن نخلص مما سبق إلى أن نحو الجملة متميز عن غيره من حيث الموضوع ، و المنهج و الغاية ، فهو يدرس الجملة و ما دونها (موضوع) دراسة تحليلية، و ذلك بعزلها عن كافة السياقات التي تكتنفها، لغوية و ثقافية و اجتماعية (منهج) في سبيل وصفها ، و وضع نموذج بنائي لها (غاية).

3- **خصائص نحو النص:** إذا كانت طبيعة النص تتقاطع مع طبيعة الجملة في مجموعة من الميزات فإن نحو النص يمتاز بصفات جوهرية مميزة، و من بين الصفات المشتركة ما يلي:

لا يمكن تحديد عدد محدود من الجمل أو النصوص في لغة من اللغات. *
الجمل و النصوص تنقل مضامين أو موضوعات و تخضع للصفة الخطية أو لبعد الزمن. *

كلاهما يتمتع بطابع بنيوي، ويتكونان من عناصر لكل منها علاقة بالآخر.*
*الجملة و النصوص تأتلف في أقسام تقوم بوظيفة نماذج لإنتاج الوحدات. أما عن الفروق الجوهرية فيكشف "دي بوجراند"

و " درس لر " عن مهمة يعجز نحو الجملة على تأديتها و هي تحديد أنماط النصوص، فمنها ما هو حاجي و ما هو إخباري، و ما هو سردي و ما هو قصيدة. " مما يبدو معقولا أنها تتطلب علم النصوص الذي يجب أن يكون قادرا على وصف أو شرح كل الخصائص و العلامات الفارقة بين هذه النصوص، أو أنماط النصوص. " (فيهجر: د. 2004، 20)، ثم إن نحو النص يشخص علاقات لم ينظر إليها في نحو الجملة و المتمثلة في ما وراء الجملة، ما بين الجمل و الفقرات و النص بأكمله، و إذا كانت الجملة وحدة نحوية، فإن " هاليداي " يرى أن النص ليس وحدة نحوية أوسع أو مجرد مجموع جمل، بل هو وحدة دلالية لها معنى في سياق محدد، فالجملة هي التي تتكفل بتجسيد الوحدة الدلالية التي يصنعها النص في كنف موقف اتصالي ما (عبد الراضي: أ. 2008، 111).

لنحو النص خصائص جوهرية تميزه عن غيره، ولنبدأ بعرض المعايير التي تحقق نصية النص، ما يكون به الكلام نصا، فقد قام كل من " دي بوجراند " و " دريسلر " بتقديم سبعة معايير حين اعتبروا النص " حدثا تواصليا يلزم لكونه نصا أن تتوافر له سبعة معايير للنصية مجتمعة و يزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد من هذه المعايير و هي :

الإعلام .

المقامية

-التناص.

السبك (الربط).

الحبك (التماسك)

القصد.

القبول.

و قد نسب الباحثون في علم النص هذه المعايير للثنائي (دي بوجراند و دريسلر) انطلاقا من كتابهما المشترك المعنون ب (Introduction to textlinguistics) في سنة 1981 م، و الأصح ، كما يقول الدكتور أحمد عفيفي " أن تنسب إلى (دي بوجراند) فقط حيث إن كتابه (النص والخطاب و الإجراء) سابق لكتابه مع دريسلر (عفيفي: أ. 2001، 75) فقدت وردت المعايير في كتابه سنة 1980 م.

و يشير "دي بوجراند" الى أن هناك خمسة معايير فقط ، يختص بها نحو النص، و هي القصد و التناص و المقامية و الاعلامية و القبول، و يدعو إلى منهج تكاملي في البحث النصي، نظرا للأبعاد الثقافية المختلفة المنبثقة عن تلك المعايير، يقول "دي بوجراند": " و من هذه المعايير السبعة معياران تبدو لهما صلة وثيقة بالنص (السبك و الالتحام) و اثنان نفسيان بصورة واضحة (رعاية الموقف و التناص) ، أما المعيار الأخير (الإعلامية) فهو بحسب التقدير (دي بوجراند: ر. 1998، 106) و من

خلال هذا التصنيف يظهر أن نحو النص نحو هجين تتشابه فيه حقول معرفية عديدة (الأدب – النقد – علم النفس و غيرها).
و جدير بنا أن نذكر الصفات المشتركة ما بين "نحو الجملة" و "نحو النص" حيث يتقاطعان في معيارين اثنين و هما:

1 – السبك (الربط) أو التضام و هو "يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي. (دي بوجراند: 1998 ، 103).

2 – الحبك أو الانسجام: يتبع هذا المعيار وسائل الاستمرار الدلالي في عالم النص ، أي أنه يهتم بالمعنى و روابطه يقول "هاليداي" و "رقية حسن" :
التماسك علاقة معنوية بين عنصر في النص و عنصر آخر يكون ضروريا لتفسير هذا النص، هذا العنصر الآخر يوجد في النص، غير أنه لا يمكن تحديد مكانه إلا عن طريق هذه العلاقة التماسكية . إن مفهوم الاتساق هو مفهوم دلالي، انه يحيل إلى العلاقات المعنوية القائمة داخل النص، و التي تحدده كنص. (خطابي. م : 1991 م ، 15) . و بهذا يكون السبك متعلقا باللفظ و الحبك مرتبط بالمعنى ، و كلاهما يعملان على مستوى نحو الجملة و نحو النص.

و على ضوء ما سبق من مقارنة بين نحو الجملة و نحو النص ، نخلص إلى أن هناك تداخلا واضحا بينهما، و إن جزءا من قواعد نحو الجملة يتضمن اكتشاف الروابط من مثل أدوات العطف و الشرط و القسم و غيرها من الأدوات التي تدل على العلة والسبب يقول الدكتور سعد مصلوح : " إن نحو النص لا يرفض نحو الجملة رفضا مطلقا إنما يقف به تاركا له العلاقات داخل الجملة الواحدة، و متجاوزا ذلك إلى مسرح النص على اتساعه". (مصلوح: 1990م ، 201).

4- أشكال الترابط وبعض وسائله:

يظهر "الترابط النصي" في شكل من أحد الشكلين التاليين:

1 – الترابط الرصفي

المفهومي
فالترابط الرصفي يخص سطح النص و ظاهره ، و يرتبط بالدلالة النحوية التي تلقى الضوء على تلقي المتلقي و كيفية انتقاعه بالتتابعات الشكلية و أنماط الاطراد في استعمال المعنى و المعرفة و كيفية نقلها و تذكرها.
أما الترابط المفهومي فيتعلق بتلك الروابط الدلالية التضمنية التي يشير إليها "جون كوهين" بقوله : "إن كل ربط يستلزم وحدة إلى حد ما، وحدة في المعنى بين

الأجزاء التي يربط بينها مما يؤدي إلى الاتساق الدلالي الذي يبدأ من استخدام الكلمات. (كوهين: ج. 1985م ، 190).

و يتعلق هذا النوع من الترابط بالنحو الدلالي الذي " يهتم بكيفية ارتباط مفاهيم مثل فاعل و حدث و حالة و صفة... الخ، من أجل إيجاد معنى كلي للنص، فالدلالة النحوية أكثر اتساما بالتنظيم الرصفي النظمي من النحو الدلالي". (دي بوجراند: 1998م، 85).

و تتطلب هذه الدراسة النحوية للنص في نظر – دي بوجراند – ثلوثا من الاتجاهات و هي :

" النحو : الترابط الرصفي. الدلالة : الترابط المفهومي. التداولية: (أعمال – خطط – أغراض)"

(دي بوجراند: 1998م، 86).

و قد أشار "دي بوجراند" إلى أن نظرية استعمال اللغة يتوجب عليها أن تقوم على أساس مفهوم الترابط حيث عده من دواعي الكفاءة النصية أو المعيار الأهم في نصية النص كما قال بذلك هو و زميله "دريسler".

و يؤكد "دي بوجراند" بأن ما يعرف بنحو النص ، ليس هو النحو المعهود إلينا و هو نحو الجملة بل هو "نحو هجين"

يتعايش فيه وعيان لغويان مختلفان، و هو نحو تتصافر فيه الدلالة النحوية، و النحو الدلالي بواسطة العلاقات التداولية.

و للترابط النصي وسائل عديدة نفتصر على ذكر بعضها فيما يلي :

- 1 – إعادة اللفظ.
- 2 – التضام .
- 3 – التعريف.
- 4 – الإحالة.
- 5 – الاستبدال.
- 6 – الحذف.
- 7 – الربط الرصفي.

أ- إعادة اللفظ: التكرار

خلصنا من العرض المفاهيمي السابق إلى أن التماسك النحوي يعنى بالعلاقات ما بين الأجزاء المكونة للنص، و يرتكز على أدوات شكلية و دلالية تسهم في الربط بين عناصر النص الداخلية، و بين النص و البيئة المحيطة من ناحية أخرى، و بهذا يتضح أن التحليل النصي يقوم على أساس الكشف عن التماسك في تحقيق نصية العمل ، "فالتماسك يهتم بالعلاقات بين أجزاء الجملة و أيضا بالعلاقات بين جمل النص، و بين فقراته، بل بين النصوص المكونة للكتاب، مثل السور المكونة للقران الكريم، و يهتم أيضا بالعلاقات بين النص و ما يحيط به، و من ثم يحيط التماسك بالنص كاملا، داخليا و خارجيا" (الفتحي: 2000، 97) .

" و التكرار " صورة من صور التماسك المعجمي ، و يقتضي إعادة مكون (عنصر) معجمي أو ذكر مرادف، و يطلق البعض على هذه الصورة اسم الإحالة التكرارية " و مفادها " تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النص قصد التأكيد وهو " الإحالة التكرارية ". (الزناد: 1993، م: 119)، و إن هذا التكرار على مستوى ظاهر النص يعمل على ترابط أجزاء النص ترابطا واضحا. و تتنوع أشكال التكرار في عدة صور:

-التكرار الكلي: و هو نوعان:

التكرار مع وحدة المرجع (يكون المسمى واحدا).

التكرار مع اختلاف المرجع (يكون فيه المسمى متعددا).

التكرار الجزئي : و هو تكرار عنصر سبق استخدامه , و لكن في صور و أشكال متعددة.

التكرار بالمرادف : و هو أن نكرر المكون المعجمي بذكر مرادفه.

شبه التكرار: وهو أن نكرر العنصر المعجمي عن طريق استعمال عنصر آخر يوهنا أنه يرادفه (دلاليا أو صوتيا أو في الصياغة الصرفية)، يقول الدكتور "سعد مصلوح": " إنه – أي شبه التكرار – يقوم في جوهره على التوهم إذ تفتقد العناصر فيه علاقة التكرار المحض، و يتحقق شبه التكرار غالبا في مستوى التشكل الصوتي وهو أقرب إلى الجناس الناقص. " (مصلوح: 1991، 158)

* تكرار لفظ الجملة.

* التضام.

ولا يفوتنا و نحن بهذا الصدد أن نتعرض لوجهة نظر كل من "هاليداي" و "رقية حسن " في أدوات تماسك النص في كتابهما "التماسك في الانجليزية" حيث حددا خمس أدوات هي:

1- المرجعية. 2 – الإبدال 3- الحذف. 4- العطف. 5-

التماسك المعجمي (خليل: 1997، م: 120).

و قد قسما المرجعية إلى :

شخصية : (انا ، أنت ، نحن ، هو، همالخ).

إشارية : (هذا، هؤلاء، أولئك،الخ). مقارنة: (

أفضل، أكثر.....).

و قد اعتبروا السياق أداة من الأدوات الضمنية التي تعمل على تحقيق التماسك النصي في الشكل التالي المأخوذ عن الدكتور "صبيح إبراهيم الفقي" في كتابه: " علم اللغة النصي بين النظرية و التطبيق".

أدوات التماسك

داخلية	خارجية
--------	--------

السياق	الإحالة الخارجية	شكلية	دلالية	العطف
دلالة و السياق يعبر عن الأدوات التماسكية الضمنية				المرجعية
				الإبدال
				الحذف
				التكرار
				بالمعنى
				الترادف
				السببية
				التخصيص
				العطف
				الإضراب
				التعميم
				(التوكيد)

ب- التضام:

و هذا مظهر آخر من مظاهر الاتساق المعجمي، و يقسم الباحثون في مضمار تماسك النص الاتساق المعجمي إلى نوعين:

أ- التكرار . ب- التضام.

و إذا كان التكرار يقتضي إعادة عنصر معجمي أو ذكر مرادف له أو شبه مرادف، فإن التضام "توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة، نظرا لارتباطهما بحكم هذه العلاقة أو تلك". (خطابي، م: 1991، 25).

و يعرض الدكتور "محمد خطابي" هذا المثال لتوضيح هذه الوسيلة:

Why does this boy wriggle all the time? Girls don't wriggle.

(ما لهذا الولد يتلوى في كل وقت و حين؟ البنات لا تتلوى).

فيقول في تبيان أثر التضام "ف" الولد و البنات " ليسا مترادفين، و لا يمكن أن يكون لدهما المحال إليه نفسه، و مع ذلك فإن ورودهما في خطاب ما يساهم في

النصية. (خطابي: م. 1991، 25). وتتعدد العلاقات الحاكمة للتضام، والقائمة ما بين طرفيه، وقد تناولها علماء اللغة المحدثون بشيء من التفصيل:

-التضاد: و تقوى فاعليته النصية (الربط و تحقيق التماسك) كلما امتاز بالحدة، والتضاد الحاد يكاد يكون هو النقيض عند المناطقة، فالنقيضين - في عرفةم - لا يجتمعان و لا يرتفعان مثل: جلس/ وقف ، الجنوب / الشمال ، ميت /حي ، " وهناك أيضا كثير من أنواع التضاد الأخرى مثل النوع الذي يسمى (العكس) مثل: باع / اشترى ، زوج/زوجة، أو التضاد الاتجاهي مثل: أعلى/ أسفل ، يصل / يغادر ، يأتي / يذهب. " (مختار عمر: 1988، 103). وإضافة إلى هذا يضيف د/محمد خطابي علاقة أخرى حيث يقول: " هناك علاقات أخرى إضافة إلى علاقة التعارض، مثل الكل و الجزء، أو الجزء والجزء، أو عناصر من نفس القسم العام كرسي، طاولة (وهما عنصران من اسم عام هو التجهيز)... (خطابي: م. 1991، 25)

-التناظر: ويتضمن فكرة النفي داخل جنس معين مثل: ذئب/فرس ، هر/ كلب ، بالنسبة لجنس الحيوان، كما يرتبط أيضا بالنفي داخل مفهوم معين (نسق) مثل: عقيد/عميد/لواء داخل مفهوم الرتبة العسكرية، ويمكن أن يكون متعلقا باللون مثل: أصفر/أحمر، أو بالزمن مثل: شهر/عام.

-الجزئية: و هي علاقة تقضي بأن يكون الطرف الأول في الثنائية اللفظية جزءا من الطرف الآخر أو العكس مثل: اليد / الجسم، الركوع / السجود... الخ. هذه بعض أنواع العلاقات بين الكلمات من شأنها أن تشكل في النص ما سميناه " التضام"، وإن المتكلم حين يعتمد إلى التضاد حتى في الصورة الضيقة ، يختار لطرف بعدا إيجابيا و للآخر بعدا سلبيا، ضمن سياق كلامه ، و هذا الأمر ينعكس على متلقي الكلام في شكل شحنة شعورية (خاصة إذا كان الكلام فنيا)، على أن ننظر إلى هذه الثنائيات في خضم السياق الدلالي الذي وردت فيه ، و من هنا يتضح دور العلاقات في صنع التماسك النصي بدلالاتها المتناقضة.

-التعريف: و يقول في تعريفه - روبرت دي بوجراند - : " إنه وضع للعناصر الداخلة في عالم النص إذ تكون وظيفة كل منهما لا تحتل الجدل في سياق الموقف و معنى أن تحدد الوضع باسم علم مثلا أو بصفة هي معرفة أنك تقول للسامع أو القارئ أن المحتوى المفهومي المضبوط ينبغي أن يكون سهل الاستحضار على أساس المساحات المعلوماتية المنشطة بالفعل. أما عناصر النكرات فتتطلب من ناحية ثانية تنشيطا لمساحات إعلامية أخرى. (دي بوجراند: 1998، 310). و معنى هذا أن التعريف يمكنه أن يشمل أي عنصر من عالم النص في نطاق دلالي مربوط بمركز الضبط و يورد كل من براون و يول هذا المثال لتوضيح التعريف: "عندما تذهب إلى مركز الاقتراع ، فلست بحاجة لأن تعلم بوجود مركز اقتراع و لابد أن يحتوي على موظف مسئول. " (براون: ج. 1997، 286).

و لعل المثال الذي أورده الدكتور أحمد عفيفي، يوضح فاعلية التعريف أكثر، "...و نموذجـ أي التعريف – قول الشاعر:

و تلفت عيني فمذ غربت * * * عني الديار تلفت القلب

فالقلب ذو وصلة نموذجية بمركز الضبط و هو المتكلم لأن كل إنسان له قلب، و لذا لا يقال هنا مثلاً: " تلفت الولد إلا أن يكون قد سبق ذكره بخلاف القلب." (عفيفي: 2001م، 115). و من هنا تتضح مقاربة مفهوم فعالية التعريف بمفهوم فعالية السياق النصية، فالتعريف يمنح الألفاظ تحديداً ، له علاقة مفهومية نحو المفردات السابقة عليه.

ج- الإحالة:

و هي تقنية تقضي باستعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى، سابقة أو لاحقة، في النص أو المحادثة، فمعرفة ماهية الإحالة و نوعها منوطة بمعرفة سياق الحال أو الأحداث و المواقف المحيطة بالنص. يقول " جون لاينز": " الإحالة هي العلاقة القائمة بين الأسماء و المسميات" (لاينز: 1987م، 113). و يضيف الدكتور محمد خطابي: "... فالأسماء تحيل إلى المسميات، و تعتبر الإحالة علاقة دلالية، لا تخضع لقيود نحوية، إلا أنها تخضع لقيد دلالي و هو وجوب تطابق الخصائص الدلالية بين العنصر المحيل و العنصر المحال إليه." (خطابي: 1991م، 17). و في مفهوم " العناصر الإحالية" يقول الدكتور الأزهر الزناد: "تطلق هذه التسمية على قسم من الألفاظ لا تملك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر أو على عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب، فشرط وجودها هو النص، و هي تقوم على مبدأ التماثل بين ما سبق ذكره في مقام ما وبين ما هو مذكور بعد ذلك في مقام آخر." (الزناد: 1993م، 118). و الملاحظ من خلال التعريف السابق أن متكلم اللغة لم يحظ بما يستحق من اهتمام، فهو الذي يقوم بفعل الكلام و بالتالي بفعل الإحالة، لذلك يورد " الإحالة ليست شيئاً يقوم به تعبير ما بل إنها ، شيء يمكن أن يحيل عليه شخص ما باستعماله تعبيراً معيناً." (براون: 1997م، 36).

و يقسم علماء النص الإحالة إلى قسمين:

1- إحالة داخل النص أوداخل اللغة: و هي إحالة على العناصر اللغوية

الواردة في الملفوظ، سابقة كانت أو لاحقة، فهي إحالة نصية، تنقسم بدورها إلى قسمين و هما:

أ – إحالة على السابق أو الإحالة بالعودة: و هو أن تعود على مفسر سبق التلفظ به، و تسمى الإحالة القبلية مثل: " علي شارك في المسابقة لكن أحمد لم يشارك فيها." فالضمير "ها" يشير إلى الرجوع إلى "المسابقة" و بهذا أبدل الاسم بالضمير، و تمثل بعض الأفعال – خاصة في الانجليزية – الوظيفة الإحالية نفسها، مثل: "عمر حفظ القسيده و كذلك فعل زيد" فالفعل "فعل" يحيل رجوعاً لما سبق إلى الفعل "حفظ"... فوظيفة الإحالة القبلية هي الإشارة لما سبق من ناحية و

التعويض عنه بضمير أو بتابع أو بتكرار أو بحذف من ناحية أخرى و هي بهذا المفهوم عامل أساس من عوامل تحقيق التماسك النصي.

ب - إحالة على اللاحق و تسمى الإحالة البعدية: و هي تعود على عنصر إشاري مذكور بعدها في النص و لاحق عليها" من ذلك ضمير الشأن في العربية أو غيره من الأساليب من قبيل:

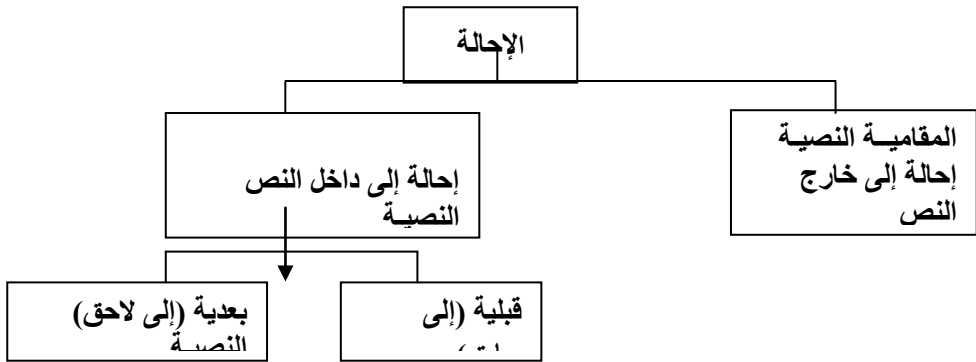
- "من تونس ، نقدم إليكم نشرة لظهير للأبناء، و هذا موجزها"

- "صرح ناطق باسم مجلس قيادة الثورة فقال ما يلي..."

حيث يحيل المركبان المسطران على نص لاحق عليهما." (الزناد: 1993م، 119).

فالإحالة البعدية في استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى سوف تستعمل لاحقا في النص أو المحادثة، و مثال ذلك إحالة عنوان نص على مضمونه.

و لما كانت الإحالة الداخلية تعنى بالتشابك العلائقي داخل النص سميت إحالة نصية، أما الإحالة الخارجية فيطلق عليها اسم الإحالة المقامية.



و نجد ضمن أدوات التماسك الإحالية ، الضمائر و أسماء الإشارة و الأسماء الموصولة ، ووسائل المقاربة كالمشابهة ، و ألفاظ المفاضلة والمقارنة (أكثر – أقل- أفضل الخ).

أ -إحالة ذات مدى قريب: و تعمل في مستوى الجملة الواحدة، "حيث تربط العنصر الإحالي الجملي بمفسره المتواجد في الجمل نفسها و بحيث لا توجد فواصل تركيبية جمالية" (الزناد: 1993م، 124).

مثل قول الشاعرة "فدوى طوقان" في قصيدتها "أنا راحل":

"نجمان موهوبان كم نشدا فراديس اللقاء عبثا
و عاد كلاهما يطفو، يدور بلا رجاء متغربا حيران،
يسفح ضوءها عبر الخواء،
و الدهر و الأبعاد بينهما

و جلال القضاء." (طوقان ف : 1978م، 257).

و الضمير في السطر الشعري الأول و هو (ألف المثنى) يعود إلى النجمين الموهوبين، و نرى أن الإحالة وقعت في الجملة ذاتها، بمعنى أن المدى الفاصل ما بين العنصر الإحالي (الضمير) و مفسره (النجمان) قصير، و بالتالي سميت هذه الإحالة بذات المدى القريب.

ب- إحالة ذات مدى بعيد: و هي تعمل ما بين الجملة المتصلة أو الجمل المتباعدة في جسد النص، فهي إحالة " تتجاوز الفواصل أو الحدود التركيبية القائمة بين الجمل. (الزناد: 1993 م، 124). و هناك إمكانية لتصنيف الإحالة حسب الظرفية إلى الزمنية (أمس - الآن - غدا) أو المكانية (هنا - هناك) فالظرف في هذه الحالات يحيل على زمان أو مكان و بالتالي يسهم في نسج خيوط النص... و من النص السابق نلاحظ أن الضمير (هما) في السطر الشعري الأخير يحيل إلى مفسره

(النجمان) الموجود في السطر الشعري الأول، و لما كان الفاصل ما بين العنصر الإحالي، و مفسره بعيدا سميت هذه الإحالة ذات مدى بعيد، و تتميز في أن لها فعالية أكثر في مساحة النص ككل، حيث و كما لاحظنا في المثال قد تم الربط ما بين السطر الشعري الأول و السطر ما قبل الأخير، و هذا ما يتلج صدر المحلل النصي للعمل.

2- الإحالة المقامية: و هي الإتيان بالضمير للدلالة على أمر ما غير مذكور في النص و لكن السياق من شأنه أن يدلنا عليه ويسميه (دي بو جراند) " الإضمار " لمرجع متصيد و هو الإتيان بالضمير للدلالة على أمر ما غير مذكور في النص مطلقا" (دي بوجراند: 1998م، 301).

و نمثل لذلك بقول الشاعرة "فدوى طوقان":

"الريح تنتقل اللقاح و أرضنا تهزنا في الليل
ر عشة المخاض

و يقنع الجلال نفسه

بقصة العجز، بقصة الحطام

و الأنقاض. (طوقان ف: 1978م، 547)

فالضمير المتواجد في السطر الشعري الثاني (نا) يحيل إلى شيء خارج النص، يمنحنا السياق الدلالي للمقطع كنهه، و هذا ما يعرف بالإحالة المقامية، و من خلال سير معاني القصيدة نكتشف أن ما يفسر الضمير هو أبناء فلسطين الفدائيين، و هذا الأمر له دلالاته الربطية و التماسكية.

و في الختام نخلص إلى أن العلاقة ما بين نحو النص و نحو الجملة قوية و متشابكة و متكاملة، و قد عرف " نحو النص " بعض التحرر و لم يتقيد بضوابط محددة " حيث وجدت حرية كبيرة في صنع المعايير و الضوابط و القواعد و لهذا و جد خلاف كبير بين نحاة النص و تعددت اتجاهات التحليل النصي ". (بحري ج: 1997م، 141). و لم يمنع ذلك من الارتكاز على نحو الجملة باعتباره يخضع لمعايير و ضوابط صارمة، فليس لنحو النص أن يلغي نحو الجملة، فما يزال هذا الأخير شاغلا لحيز هام في التحليل النحوي النصي، حيث يمثل المعنى الجملي ركيزة أساس للمعنى النصي، فلا يمكن لأحد أن يلغي الآخر لأنهما اتجاهاً متكاملان يصبان في علم واحد و هو النحو.

قائمة المراجع المعتمدة:

- 1- إبراهيم الفقي (صباحي) - 2000، علم اللغة النصي بين النظرية و التطبيق - ط01 - القاهرة - مصر، دار قباء.
- 2- أبو المكارم (علي) - 1968 الطواهر اللغوية في التراث النحوي - ط01 - القاهرة - مصر - القاهرة الحديثة للطباعة.
- 3- بحري (سعيد حسن) - 1997، علم لغة النص - ط01 - القاهرة - مصر - الشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان.
- 4- خليل (إبراهيم) - 1997، الأسلوبية و نظرية النص - ط01 - بيروت - لبنان - المؤسسة العربية للدراسات و النشر.
- 5- خطابي (محمد) - 1991 - لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب) - ط01 - بيروت - لبنان - المركز الثقافي العربي.
- 6- الزناد (الأزهر) - 1993 - نسيج النص (بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً) - ط01 - بيروت - لبنان - المركز الثقافي العربي.
- 7- طوقان (فدوى) - 1978 - ديوان فدوى طوقان - ط01 - بيروت - لبنان - دار العودة.
- 8- شبلنر (برند) - 1988 - علم اللغة و الدراسات الأدبية - ط01 - ت: محمود جاد الرب - القاهرة - مصر - الدار الفنية.
- 9- عفيفي (أحمد) - 2001 - نحو النص (اتجاه جديد في الدرس النحوي) - ط01 - القاهرة - مصر - مكتبة زهراء الشرق.
- 10- عبد الراضي (أحمد محمد) - 2008 - نحو النص بين الأصالة و الحداثة - ط01 - القاهرة - مصر - مكتبة الثقافة الدينية.
- 11- عبد اللطيف (حماسة) - 1993 - منهج في التحليل النصي للقصيدة - حولية الجامعة الإسلامية العالمية - إسلام آباد - باكستان ع01 - (23-45).
- 12- فضل (صلاح) - 1996 - بلاغة الخطاب و علم النص - ط01 - القاهرة - مصر - الشركة المصرية العالمية للنشر لونغمان.
- 13- فيهقير (ديتر) و فولفجانج (هاننه مان) - 2004 - مدخل إلى علم لغة النص - ط01 - ت: سعيد حسن بحري - القاهرة - مصر - مكتبة زهراء الشرق.
- 14- ديك (فان) - 2001 - علم النص (مدخل متداخل الاختصاصات) - ط01 - ت: حسن بحري - القاهرة - مصر - مكتبة زهراء الشرق.

- 15-دي بوجراند(روبرت)-1998 -النص و الخطاب و الإجراء- ط1 - ت:تمام حسان- القاهرة-مصر - عالم الكتب.
- 16-لاينز(جون)-1987 -اللغة و المعنى و السياق- ط1- ت:عباس صادق الوهاب-بغداد-العراق-دار الشؤون الثقافية.
- 17-مصلوح(سعد)-1991-نحو أجرومية لنص شعري-مجلة فصول-القاهرة- مصر-المجلد العاشر-العدد الأول و الثاني،37-13.
- 18-مصلوح(سعد)-1990-العربية من نحو الجملة إلى نحو النص-ضمن الكتاب التذكاري لجامعة الكويت.
- 19-بول(جورج)وبراون(جيليون)- 1997-تحليل الخطاب- ط1- ت:منير التريكي و محمد لطفي الزليطي- المملكة العربية السعودية-جامعة الملك سعود.